# دور المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق متطلبات التنمية المستدامة

## *The role of social responsibility for small and medium enterprises in achieving the requirements of sustainable development*


- بومعيزة نصيرة. سنة ثانية دكتوراه، بجامعة أحمد زبانة غليزان.

nacera.boumaiza@cu-relizane.dz

- بوقطاية سفيان، بجامعة أحمد زبانة غليزان.

soufyane.bouguetaia@cu-relizane.dz


**تاريخ إرسال المقال:** 2021/02/11 **تاريخ قبول المقال:** 2021/04/29 **تاريخ نشر المقال:** 11/05/2022

**الملخص:**

تلعب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة دورا أساسيا في تنمية وتطوير الاقتصاد الوطني، من خلال مساهمتها في رفع معدلات النمو وتخفيض معدلات البطالة والحد من الفقر، إلى جانب تأثيرها الاجتماعي والاقتصادي والبيئي، والمسؤولية الاجتماعية التي يفرضها المجتمع على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تحقق من خلالها مستوى رفاهية معين للأفراد وبإمكانها إضافة قيمة اقتصادية ومنه تحقيق متطلبات التنمية المستدامة.

**الكلمات المفتاحية:** المؤسسات الصغيرة و المتوسطة، المسؤولية الاجتماعية، التنمية المستدامة.

***Abstract:***

*Small and medium Fondations play a key role in the development and the development of the national economy, through its contribution to higher growth rates and lower unemployment rates and poverty reduction, as well as social impact, economic, environmental, and social responsibility imposed by society on Small and medium Fondations that check out which specific welfare for individuals and can add a level of economic value, and from the achievement of sustainable development requirements.*

***Key words:*** *Small and medium Fondations, sustainable development, social responsibility*

**المقدمة:**

شهدت بيئة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تطورات سريعة وجذرية، حيث لم يعد المجتمع ينظر إلى المؤسسات نظرة تقليدية تركز على النواحي الاقتصادية فقط، وذلك بإنتاج السلع أو تقديم الخدمات بنوعية

معينة وأسعار محددة، بل بدأت نظرة المجتمع تأخذ أبعاداً جديدة أكثر تعقيداً، وهى اعتبار أن المؤسسات جزاءً من أجزاء المجتمع ككل، وأن عليها مشاركة المجتمع وتحمل مسؤوليتها تجاهه، ويتحتم عليها أيضا أن تستجيب لتوقعات وتطلعات المجتمع، وذلك بالمساهمة في إشباع حاجاته الاقتصادية والاجتماعية وحماية بيئته، كما يجب أن لا يشعر أفراد المجتمع أن ثمن وجود هذه المؤسسات يفوق ما يمكن أن يجنوه منها في شكل فوائد ومنافع حيث أن استمرار المؤسسة مرهون بقدرته على خدمة المجتمع، وبالتالي فإن الهدف النهائي للمؤسسة هو هدف اجتماعي يتم تحقيقه أساساً عن طريق خدمة أهداف المستهلكين وهدف الربح هو هدف موازٍ لذلك الهدف الأساسي، بالإضافة حماية البيئة المتواجدة فيها.كل هذا لن يحدث إلا بوجود مسؤولية اجتماعية في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لما لها من تأثير على المستوى الاجتماعي والاقتصادي و البيئي.

جاءت دراستنا في هذه الورقة البحثية لتقديم عرض شامل وواضح لموضوع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتطبيقها للمسؤولية الاجتماعية التي تساعد في تحقيق تنمية مستدامة في مختلف دول العالم وعلى ضوء ما سبق سوف نطرح الإشكال التالي:

**كيف تحقق المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة متطلبات التنمية المستدامة؟**

تسعى هذه الدراسة لتحقيق جملة من الأهداف المتمثلة في التعرف على واقع المسؤولية الاجتماعية في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومدى التزامهم بها، التعرف على مدى إدراك المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لأهمية الالتزام بالمسؤولية الاجتماعية. والكشف عن اتجاهات المديرين في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة نحو الالتزام بالمسؤولية الاجتماعية والتعرف على طبيعة واتجاه العلاقة بين الالتزام بالمسؤولية الاجتماعية والتنمية المستدامة في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

## المبحث الأول: ماهية المسؤولية الاجتماعية

تعد المسؤولية الاجتماعية من أهم التوجهات الإدارية الحديثة، والتي ظهرت نتيجة تزايد الضغوط على المنظمات بصفة عامة التي تعمل فيها، ولا تقتصر على تحقيق مصالحها الذاتية المتمثلة أساسا في تحقيق الأرباح والذي يعتبر هدف رأسمالي بحث. وبالتالي فإن اهتمام المؤسسة بالجانب الاجتماعي والبيئي دليل على تطور الفكر الإداري وتطور أهداف المؤسسة هذا من جهة، ومن الجهة الأخرى هو خيار تحتم عليها تطور الحياة المدنية الحديثة وثقافة المستهلك الذي أضحى يبحث عن المنتجات التي تراعي الجوانب الصحية، وبالتالي فتنافسية المؤسسات لم يعد يحكمها التركيز على الموارد المالية والمادية، بل يتعلق بدمج الأبعاد الاجتماعية والأخلاقية في استراتيجيات وبرامج المؤسسات.

### المطلب الأول: تعريف المسؤولية الاجتماعية

عرفت السنوات الأخيرة تطورا في المفاهيم والأهداف في مجتمع الأعمال نظرا للتطورات الحاصلة في شتى المجالات: الاقتصادية، الاجتماعية، السياسية، وبالتالي كان للفكر الاقتصادي أثر الواضح في ضبط الأهداف والمعارف لكل مؤسسة، فمنها من يكون هدفها تحقيق أكبر قدر من الأرباح وهذا ما دعا له الفكر الكلاسيكي، ومنها من يسعى إلى تبني فكرة المسؤولية الاجتماعية لما لها من موازنة بين البعد الاجتماعي والاقتصادي وهناك عدة تعاريف للمسؤولية الاجتماعية إلا أنها تتفق من حيث المضمون نذكر منها:[1]

✓ **منظمات المجتمع المدني:**

- **رابطة السياسة العامة الوطنية** ":لا تنحصر المسؤولية الشركات بالسلوك الأخلاقي وبممارسات المحاسبة فقطب لتشمل أيضاً السلوك الذي تعتمده الشركات اتجاه أصحاب المصلحة وحاملي أسهمها على السواء."
- **منظمة العفو الدولية** "**الأطراف الفاعلة الاقتصادية** "وتعتبر هذه المنظمة أن من مسؤولية الشركات:"مراعاة أثر جميع الجوانب عملياتها في حقوق الإنسان، ومنع انتهاكات حقوق الإنسان ضمن مجال نفوذها وفي عملياتها واستخدام نفوذها المشروع لدعم حقوق الإنسان في جميع البلدان التي تعمل فيها."

✓ **حسب المنظمات الدولية:**

- **المنتدى الدولي لقادة الأعمال:** "تعن بالمسؤولية الاجتماعية للشركات ممارسات الأعمال التجارية المتسمة بالانفتاح والشفافية والقائمة على مبادئ أخلاقية واحترام الموظفين والمجتمع والبيئة، وصممت تلك المسؤولية لإتاحة قيمة مستدامة للمجتمع عامة، إضافة إلى المساهمين".

- **الغرفة التجارية الدولية:**"التزام مؤسسات الأعمال الطوعي بإدارة أنشطتها على نحو مسؤول".
- **منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي:**"تشمل مسؤولية الشركات فعالية الأعمال الملائمة– التي تطورها مع المجتمعات التي تعمل فيها، ويتعلق العنصر الأساسي لمسؤولية الشركات بأنشطة الأعمال ذاتها.
- **المجلس العالمي للأعمال من أجل التنمية المستدامة** : "المسؤولية الاجتماعية للشركات هي التزام مؤسسات الأعمال المتواصل بالسلوك الأخلاقي وبالمساهمة في التنمية الاقتصادية، وفي الوقت ذات تحسين نوعية حياة القوى العاملة وأسرها فضلا عن المجتمعات المحلية والمجتمع عامة".[2]
- **عرف البنك الدولي المسؤولية الاجتماعية:** "التزام أصحاب النشاطات التجارية بالإسهام في التنمية المستدامة من خلال العمل مع المجتمع المحلي بهدف تحسين مستوى معيشة الناس بأسلوب يخدم الاقتصاد والتنمية في آن واحد".[3]

- **تعريف منظمة المقاييس العالمية ISO للمسؤولية الاجتماعية:**" مسؤولية المؤسسة عن الآثار المترتبة لقراراتها على المجتمع والبيئة عبر الشفافية والسلوك الأخلاقي المتناسق مع التنمية المستدامة ورفاهية المجتمع فضلا عن أخذ بعين الاعتبار توقعات المساهمين".[4]

**المطلب الثاني: مجالات المسؤولية الاجتماعية**

في ظل الوعي المتنامي بضرورة الإدارة الرشيدة في المؤسسة، لما تلعبه المؤسسة في الحياة الاقتصادية والاجتماعية مما يترتب عليه مسؤولية اجتماعية اتجاه المجتمعات من خلال ثلاث فئات رئيسية العملاء المستهلكين، العاملين، المجتمع والبيئة، وما يقابله من رضا لدى الرأي العام والأثر الايجابي لذلك، حيث يمكن ما تقدمه المؤسسة من عناصر المسؤولية الاجتماعية كما يلي:[5]

**الشكل رقم (1: مجالات المسؤولية الاجتماعية**

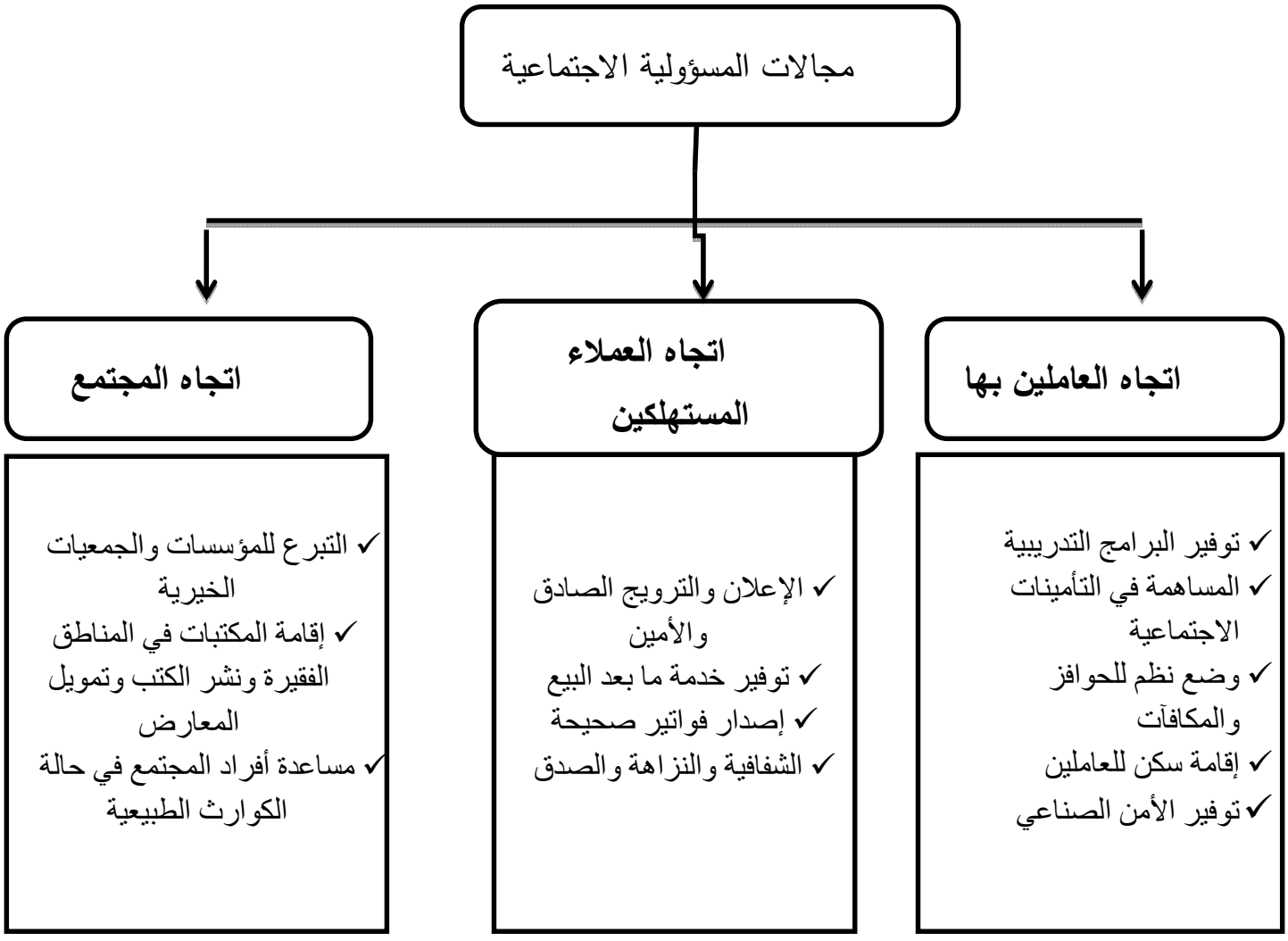


**المصدر:** من إعداد الطلبة بالاعتماد على عائشة بخالد وآخرون، تقييم المسؤولية الاجتماعية في المؤسسة الاقتصادية، مرجع سبق ذكره، ص 463.

**المطلب الثالث: أبعاد المسؤولية الاجتماعية**

في هذا الصدد هناك عدة محاولات لتحديد أبعاد المسؤولية الاجتماعية، وقد سعى العديد من الكتاب والباحثين إلى صياغتها من وجهات نظر متباينة، ووضعوا لها مسميات مختلفة وجاءت النقلة النوعية في إطار البحوث لتوسيع المفاهيم من طرف الباحثCarroll فيسنة1991، التي وضع فيها أربعة أبعاد للمسؤولية الاجتماعية ووظفها في شكل هرمي تسلسلي، كما هو موضح في الشكل التالي:

**الشكل رقم 2: هرم Carroll لأبعاد المسؤولية الاجتماعية**

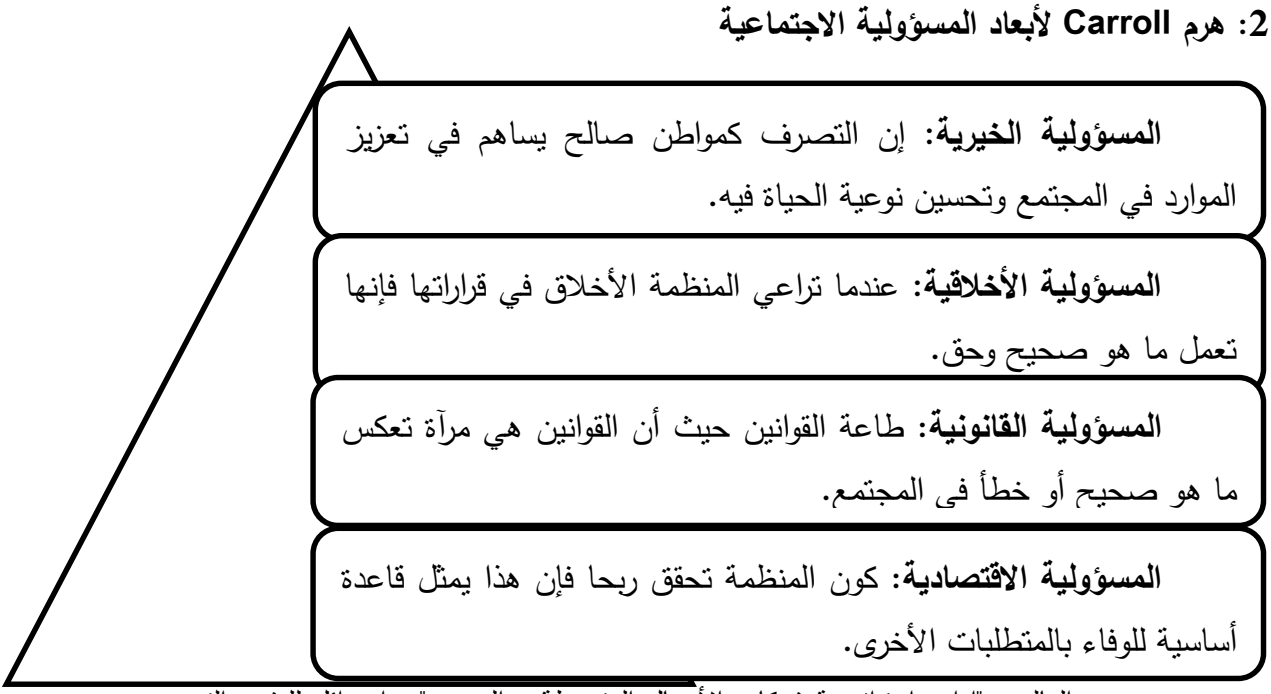


**المصدر**: طاهر محسن منصور الغالبي، "إدارة وإستراتيجية شركات الأعمال المتوسطة و الصغيرة"، دار وائل للنشر والتوزيع، الأردن، 2009، ص 87.

وبرغم من أن نموذج Carroll تم استخدامه في كثير من الأبحاث النظرية والميدانية، إلا أنه يعاب عليه أنه يقترح ضمنياً أن الاهتمام بالمسؤولية الاقتصادية والقانونية تتصدر أولويات الشركة، وتبقى ممارسة المسؤولية الأخلاقية طوعية وليست إلزامية.في حين روبينس "Robin"يرى أن المسؤولية الاجتماعية تستند لإعتبارات أخلاقية ترتكز على الأهداف على نحو التزامات بعيدة الأمد، أخذة في عين الاعتبار مبادرات المنظمة الأعمال الحقيقية للوفاء بهذه الالتزامات وبما يعزز صورتها في المجتمع، وبالتالي فإن مسؤولية الشركة الاجتماعية الشاملة هي حاصل مجموع العناصر الأربعة، والتي أوردها Carrollبشكل معادلة التالية[6]:

المسؤولية الاجتماعية الشاملة= المسؤولية الاقتصادية + المسؤولية القانونية + المسؤولية الأخلاقية + المسؤولية الخيرية

## المبحث الثاني: ماهية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

تشكل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة اليوم محور اهتمام السياسات الاقتصادية المتبعة من طرف دول العالم المتقدمة والسائرة في طريق النمو باعتبار أنها تعتبر حلا لمشكلة البطالة. وكذا باعتبار أنها تساهم في الإنتاج والتشغيل وتعتبر مصدرا مهما للابتكار والتقدم التكنولوجي، فهي بذلك تعمل على تحقيق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية للدول.

### المطلب الأول: تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

لقد اختلف المفكرون الاقتصاديون في مختلف دول العالم في تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، لهذا لا نجد تعريف موحد لها فما يمكن اعتباره مؤسسة صغيرة في دولة ما يعتبر مؤسسة كبيرة في دولة أخرى، وهذا بسبب اختلاف المعايير التي تصنف المؤسسات الاقتصادية. تعتبر المؤسسة الاقتصادية نظام تفاعلي مؤلف من مجموعة من الموارد المادية والمعنوية و مجموعة من الأفراد الذين تجمعهم علاقات رسمية وغير رسمية من أجل تحقيق رسالة المؤسسة والغاية التي وجدت من أجلها.[7]

إن إعطاء مفهوم واضح وموحد للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة أمر خاضع للظروف البيئية التي تنشأ فيها، خاصة البيئة الاقتصادية لذا تم وضع معايير للوصول إلى تعريف شامل لها:

1- **معايير كمية:** من أهم المعايير الكمية التي تساعدنا في تحديد مفهوم للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة نجد:[8]

- ✓ معيار رأس المال :يعكس الطاقة الإنتاجية و الاستثمارية، إلا أنه يبقى مختلفاً مندولة لأخرى.
- ✓ معيار حجم الموجودات :أي ما تمتلكه المؤسسة من أصول ثابتة.
- ✓ معيار رقم الأعمال:يستعمل لقياس مستوى نشاط المؤسسة، و قدرتها التنافسية.
- ✓ معيار العمالة:يعتبر من المعايير الأكثر استعمالا، لسهولة استخدامه و تطبيقه،و كذا لسهولة الحصول على المعلومة و ثباته النسبي.
- ✓ معيار معامل رأس المال:جاء للمزج بين معيار العمل و معيار رأس المال، و هو يعبر عن حجم رأس المال اللازم لتوظيف وحدة واحدة من العمل.

2- **معايير نوعية** :من أهم هذه المعايير نجد:[9]

- ✓ قيمة المبيعات :تتحدد قيمة المبيعات حسب حجم السوق و نوعية المنتج.
- ✓ المعيار القانوني:يتوقف على طبيعة رأس المال و كذا مصادره و حجمه.
- ✓ معيار الإدارة (التنظيم):تصنف المؤسسات إلى صغيرة أو متوسطة.
- ✓ معيار الاستقلالية :تعتبر المؤسسة الصغيرة و المتوسطة مستقلة إذا كانت تملك على الأقل نسبة % 50من رأس مالها.

- ✓ المعيار التكنولوجي :تعتبر المؤسسة الصغيرة و المتوسطة هي تلك التي تستعمل لأساليب إنتاج بسيطة مقارنة بالمؤسسات الكبرى.

وضع الاتحاد الأوروبي تعريفا للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة بأنها" كل مؤسسة تضم أقل من 351أجير و رقم أعمالها أقل من 11مليون وحدة نقدية.أو مجموع الميزانية لا يتجاوز 32مليون. كما تتوفر على الاستقلالية بحيث لا يمتلك رأسمالها بمقدار 35%فما أكثر من قبل مؤسسة أخرى[10].

**المطلب الثاني: أنواع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وأهم خصائصها**

**1- أنواع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة:** يمكن تقسيم المؤسسات الصغيرة إلى نوعين من المشروعات:

- ✓ مشروعات محدودة الحجم: غالبا ما تكون هذه المشروعات في شكل منظمات صغيرة لا توجد إمكانية لإنمائها في المستقبل مثل بائع الزهور، ومحلات الكافتيريا الصغيرة، وفي هذه الحالة مالك المشروع قد يكون راضي بمستوى وحجم الأعمال التي يديرها المشروع.
- ✓ مشروعات ذات النمو السريع :و تتميز هذه المشروعات بتوافر إمكانيات النمو لدى المشروع. يبدأ المشروع عادة بحجم صغير يعكس المقدرة المالية لمالكه و لكن مع احتمال أن يتوسع المشروع مستقبلا. و تهدف هذه المنظمات إلى النمو السريع و غالبا ما يقوم بإدارتها فريق من المديرين يمكنهم الحصول على رأسمال يسمح بتقديم المنتجات أو الخدمات الجديدة للأسواق كبيرة الحجم.

**2- خصائص المؤسسات الصغيرة والمتوسطة:** للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة مجموعة من الخصائص تميزها عن غيرها، البعض منها يعتبر إيجابية والأخرى تعتبر سلبية:

**الايجابية:** *صغر حجم المتطلبات الرأسمالية.

* تخصص حجم ونوع الإنتاج غالبا

*انخفاض درجة المخاطر التي من الممكن أن تتعرض لها المؤسسة.

*الاعتماد على الخدمات المحلية و الإقليمية.

*تميزها بمرونة عالية تساعدها على البقاء و التكيف مع احتياجات السوق.

*سرعة مردود رأس المال المستثمر.

* ملكية فردية أو عائلية أو شركات الأشخاص ما يجعلها أكثر جذبا للاستثمارات الصغيرة

**السلبية:*** محدودية القدرات الذاتية للتوسع و التطور.

*محدودية إمكانية استعمال التكنولوجيا المتطورة.

*عدم دقة وتوفر قواعد البيانية المتاحة لها وعليها.

*تكون غالبا من الصناعات المغذية لصناعات أخرى.

*توحيد الملكية و الإدارة.

**المبحث الثالث: المسؤولية الاجتماعية في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ودورها في تحقيق متطلبات التنمية المستدامة.**

**المطلب الأول: دور المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في تحقيق التنمية المستدامة:[11]**

تتميز المؤسسات الصغيرة و المتوسطة بخصوصيتها حجمها، الدور الملحوظ لمسؤوليتها، فالمؤسسات الصغيرة و المتوسطة تتحكم في تأثيرها على المجتمع، لكن بطريقة غير شكلية مقارنة بالمشروعات الكبيرة.

إن تبني مفهوم التنمية المستدامة في المؤسسة يشكل إشهارا لا يستهان به، لأنه يعمل على تقوية المؤسسة و السماح لها بالبقاء و التطور، وفي واقع الأمر هناك العديد من الأنشطة داخل المشروعات الكبيرة يتم مناولتها أو توكيلها لأعوان خارجيين، غالبا ما تكون المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، حيث يتم تحسين الأطراف المتعامل معها بالبيئة وتحضيرها للاستجابة لمتطلبات و يتعين على المؤسسات الآمرة ضمان أن المؤسسة المناولة مؤهلة لإنجاز هذه المهمة، وذلك باحترام المعايير البيئية، كحصولها على شهادة ISO14000 وهذا إجراء ايجابي بكل تأكيد، لكنه لا يزال صعب التحقيق في الواقع العملي. هناك أدوات و وسائل يجب أن تكون لدى المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لكي تتبنى مفهوم التنمية المستدامة و منها:

GRI= مبادرة دولية متعددة الأطراف، القصد منها تحضير المؤسسات لتقرير حول أبعاد التنمية المستدامة داخل مؤسساتهم.

SA8000= معيار اجتماعي يضمن حقوق العمال، و هو قابل للتدقيق من طرف مدققين خارجيين.

AA1000= معيار يسمح بقياس الأداء الاجتماعي و الأخلاقي للمؤسسة.

SD21000= دليل في فرنسا يسمح لدمج مسالة التنمية المستدامة في إستراتيجية ومناجمنت المؤسسة بهدف التوصل إلى مستوى من المسؤولية الاجتماعية موائم مع توقعات أصحاب المصلحة.

ISO 14010 ; ISO 14004 ,ISO 14000 معايير المناجمنت والأداء والتدقيق البيئي.

ISO 26000 =هذا المعيار يسهل إدماج المسؤولية الاجتماعية والحكم أنية والأخلاقيات بطريقة أكثر توسعا.

OMSAS18001= هذا المعيار ليس معيار ISO ويسمح بتنظيم صحة و أمن العمل، ويهدف هذا التنظيم إلى التحكم في المخاطر المتعلقة بالمستخدمين وأصحاب المصلحة المعرضين لهذه الأخطار وكذا للتحسين المستمر لأداء النظافة والأمن.

**المطلب الثاني: كيفية تطبيق المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة:**

يعد تنفيذ المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة فرصة لتحديد إستراتيجية جديدة من خلال الإجابة على التساؤلات التالية:ما هي الفرص و التهديدات المتعلقة بتغير الأسواق؟.ما هي نقاط القوة و نقاط

الضعف للمشروع ؟ هذا الرهان يمكن تطبيقه بالنظر إلى توقعات أصحاب المصلحة.الشكل أدناه يوضح أهداف المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في ظل التنمية المستدامة.

**الشكل رقم3: أهداف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ظل التنمية المستدامة**

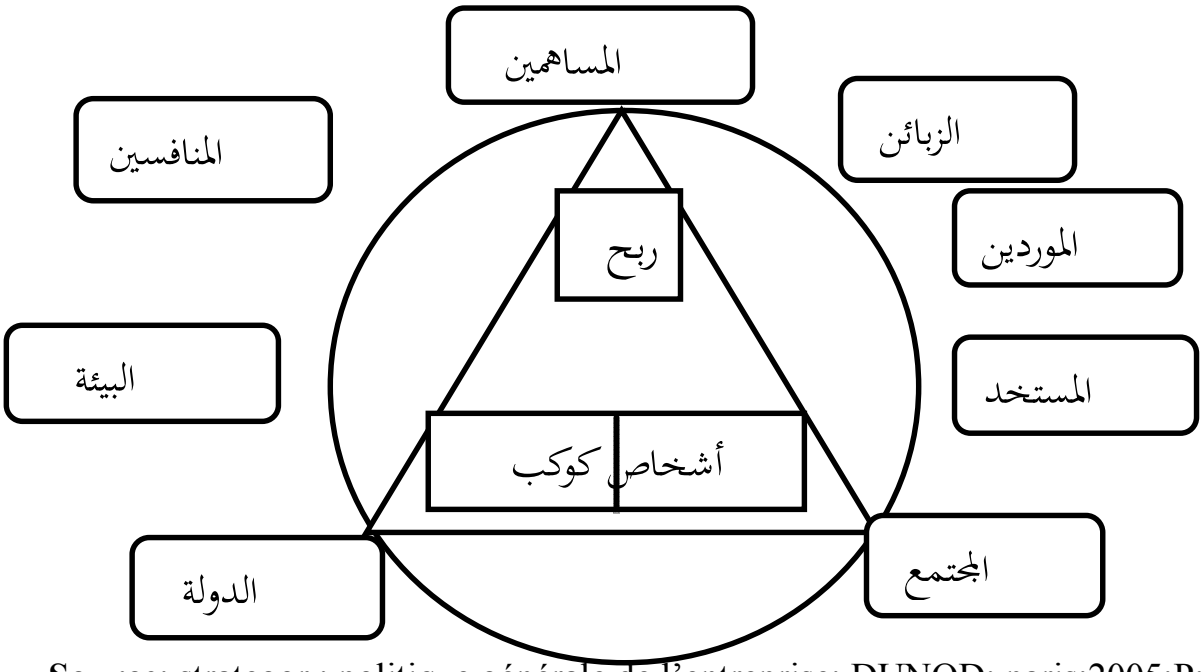


**Source**: strategor ; politique générale de l'entreprise; DUNOD; paris;2005;P:383

أن تطبيق المعايير الاجتماعية يتجاوز الالتزامات القضائية مثلا: مجال التعليم،شروط العمل، والعلاقة بين الإدارة والمستخدمين، كلها يمكن أن تؤثر على الإنتاجية وهذا ما يفتح الطريق لإدارة التغيير كسب التطور الاجتماعي وزيادة التنافسية والمؤسسات اليوم أصبحت أكثر وعيا بأن المسؤولية الاجتماعية بإمكانها إضافة قيمة اقتصادية.

**المطلب الثالث: دور المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في عملية التنمية:**

1- **الدور الاقتصادي للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة:** توجد المؤسسات الصغيرة و المتوسطة منتشرة في جميع أنحاء العالم في الشوارع و في المناطق السكنية، و من خلال هذا يمكننا تلخيص الدور الاقتصادي الذي تلعبه هذه المؤسسات كما يلي:[12]

- ✓ **إتاحة فرص العمل** :تظهر الدراسات أن تكلفة فرصة العمل في المشروع الصغير تقل بمعدل ثلاث مرات عن تكلفتها في المشروعات الكبيرة بشكل عام.
- ✓ **تقديم منتجات و خدمات جديدة:**غالبا ما تكون المشروعات الصغيرة و المتوسطة مصدرا للأفكار الجديدة والخدمات المبتكرة التي تنبع من معرفة هذه الشركات لاحتياجات عملائها..

- ✓ **توفير احتياجات المشروعات الكبيرة** :تلعب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة دور الموزعين والموردين أو الوكلاء للشركات الكبيرة.
- ✓ **تقديم الخبرة المتكاملة للعاملين:** تسمح المؤسسات الصغيرة والمتوسطة للمتعاملين بالقيام بمهام مختلفة في فترات زمنية قصيرة حيث تتنوع المهام والمسؤوليات و بالتالي تتسع خبراتهم ومعارفهم.
- ✓ **تكوين علاقات وثيقة مع المستهلكين في المجتمع:** تتميز المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالقرب من المستهلكين والقدرة على اكتشاف احتياجاتهم مبكرا وبالتالي تقديم منتجات تشبع رغباتهم.
- ✓ **إظهار وتنمية المهارات والمبادرات الفردية:** تسمح المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بإظهار وتنمية روح المبادرة واتخاذ القرار السليم عند مواجهة المخاطر والتنبؤ مستقبلا.
- ✓ **تعظيم الفائض الاقتصادي ورفع الكفاءة الإنتاجية** :أثبتت التجربة العلمية أن صغر حجم الوحدة الإنتاجية يؤدي إلى زيادة إنتاجية العاملين بسبب تقليل حجم البيروقراطية وكذا تحسين العلاقة بين العمال و الإدارة.
- ✓ **وسيلة لتجميع المدخرات المحلية وحفز المهارات المحلية** :تعتبر المؤسسات الصغيرة والمتوسطة أحد الوسائل الهامة لتجميع المدخرات المحلية الشخصية وتحفيز المهارات وتفجير الطاقات الإبداعية للكوادر المحلية.
- ✓ **تنمية الصادرات و تخفيض الواردات**:تساهم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من خلال الإنتاج المباشر أو غير المباشر على اعتبار أنها مشاريع مغذية للمشاريع الكبرى بزيادة الإنتاج الوطني وتنمية الصادرات والإقلال من الواردات من خلال قيامها بتوجيه نحو تصنيع بدائل للواردات بحيث تساهم في تقوية الاقتصاد الوطني.
- ✓ **استخدام الموارد المتعطلة**:تساعد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على استخدام الموارد غير المستثمرة حيث يأتي رأس مال المؤسسات الصغيرة من المدخرات العائلية التي قد تظل دون استخدام إذا لم تستخدمها المؤسسات الصغيرة وكذا نفس الشيء بالنسبة للموارد الأخرى.

2- **أثر المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على المتغيرات الاقتصادية الكلية:** يظهر دور المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في التنمية الاقتصادية بوضوح من خلال تأثيرها على المتغيرات الاقتصادية الكلية فالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة تساهم ايجابيا في دفع نمو المتغيرات الاقتصادية الكلية المختلفة و ذلك كما يلي:[13]

- ✓ **الناتج الوطني الإجمالي**:تساهم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في زيادة الإنتاج من السلع و الخدمات سواء لإشباع الطلب، كما تساهم في رفع معدلات الإنتاجية لعوامل الإنتاج التي

تستخدمه مقارنة بالحال في المشروعات الحكومية أو العامة، أيضا تساهم المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في رفع الكفاءات الاقتصادية للموارد إذ أن تلك المؤسسات تستفيد من الوافرات الخارجية التي تولدها المؤسسات الكبيرة بالإضافة إلى أن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تولد وفرات خارجية هي الأخرى تستفيد منها المشروعات الكبيرة.

- ✓ **الاستهلاك العام و الخاص:**تزيد المؤسسات الصغيرة و المتوسطة الخاصة من زيادة معدلات الاستهلاك الكلي لأن العاملين في تلك المؤسسات يحصلون على أجور منخفضة، خاصة وأن الميل الحدي للاستهلاك يكون مرتفعا لأصحاب الدخول المنخفضة، مما يؤدي إلى زيادة الاستهلاك الكلي وبالتالي توسيع دائرة الإنفاق والإنتاج والاستثمار ومن ثم توسيع دورة النشاط الاقتصادي والنمو في المجتمع.
- ✓ **الاستثمار و الادخار:**تستطيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في جذب كثير من المدخرات الصغيرة والمساهمة في زيادة الادخار الخاص في تمويل المشروعات الرائدة، كما أن مشروعات الأعمال الصغيرة والمتوسطة تتميز بارتفاع معدل دوران رأس المال، مما يجعلها نواة المشروعات الكبيرة مما تساهم في زيادة حجم الاستثمار الكلي في الاقتصاد الوطني وزيادة معدلات النمو الاقتصادي بفعل عمل مضاعف الاستثمار المعجل.
- ✓ **الصادرات:**تظهر قدرة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة على دخول الأسواق الخارجية من خلال إنتاجها الذي يحمل خصائص مميزة تمثل طبيعة وثقافة رجال الأعمال الرواد في بلد المنشأ، فهي قادرة على زيادة الصادرات وتوفير العملات الصعبة والمساهمة في تخفيف عجز ميزان المدفوعات.

تمارس المؤسسات الصغيرة و المتوسطة سواء العاملة في مجال الصناعة أو الزراعة أو الخدمات دورا هاما في تحقيق التوازن الإقليمي لعملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية بما لها من خصائص ومزايا تؤهلها للانتشار الجغرافي والتوطين في جميع أقاليم الدولة وإزالة الفوارق الإقليمية الناتجة عن تركز الأنشطة الاقتصادية في أقاليم معينة والتي تعتبر جذب دائما للمشروعات الكبير.

**المطلب الرابع: تحديات و متطلبات نجاح المؤسسات الصغيرة و المتوسطة:**

1- **التحديات و المشكلات التي تعيق المؤسسات الصغيرة و المتوسطة:**يمكن تقسيم هذه المشكلات إلى قسمين بحسب مصدرها:[14]

- ✓ **مشكلات داخلية** تتعلق بأمور تتصل بكل مؤسسة بذاتها و تكون ناتجة عن وجود اختلال في الهيكل الداخلي للمؤسسة.

- ✓ **مشكلات خارجية** :تتعلق بمناخ النشاط الاقتصادي و مناخ الاستثمار بصفة عامة، و يكون لهذه المشكلات تأثيرها على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة و الكبيرة أيضا،كما يمكن حصر المشكلات التي تواجه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، من خلال تقسيمها إلى عدة مجموعات وسوف نبرز هذه المشكلات كل حسب مصدرها فيما إذا كانت من داخل أو خارج المؤسسة، على النحو التالي:
- ✓ **مشكلات اقتصادية:** الخارجية منها تتعلق بمناخ النشاط والاستثمار في الاقتصاد الوطني ككل، وأما الداخلية منها فتتمثل في ارتفاع عبء المصروفات ومشكلة التوسعات غير المخططة.
- ✓ **مشكلات تمويلية:** تحدث المشكلات خارجيا عندما تلجأ المؤسسات الصغيرة و المتوسطة إلى المصادر الخارجية للتمويل.
- ✓ **مشكلات تسويقية:** خارجيا تتعلق بالعوامل الخارجية التي تؤثر على السياسة التسويقية للمؤسسة، وداخليا تأتي هذه المشكلات من إهمالها للجانب التسويقي في نشاطها
- ✓ **مشكلات إدارية:** تعد من أهم المشكلات التي تواجه المؤسسة وغالبا ما تكون نابعة من الداخل، كمركزية اتخاذ القرار ونقص القدرات والمهارات.
- ✓ **مشكلات نقص المعلومات** :نظرا لعدم قدرة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة للإنفاق على البحث وتوفير المستشارين والاتصال بمصادر المعلومات، فإنها تواجه مشكلات نقص المعلومات.

**2- متطلبات نجاح المؤسسات الصغيرة و المتوسطة:**يتوقف نجاح المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على ضرورة توافر مجموعة من المقومات بعضها يرجع إلى الجهات الحكومية وبعضها إلى أصحاب هذه المؤسسات و ذلك على النحو التالي[15]:

- ✓ **على المستوى الحكومي:**يتطلب نجاح المؤسسات الصغيرة و المتوسطة توافر مجموعة من المقومات التي ترجع إلى الحكومات و من أهم هذه المقومات ما يلي:

*إنشاء هيئة أو إدارة حكومية تكون وظيفتها الأساسية دعم و توجيه المشروعات الصغيرة عن طريق فروعها المختلفة.

*توفير المعلومات اللازمة للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة عن الأسواق.

*إعداد دراسات جدوى اقتصادية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي يتوقع نجاحها.

*قيام المؤسسات التعليمية المختلفة بعملية الربط العضوي بين التعليم الفني ومتطلبات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

*دعم وتشجيع الطلب المحلي على منتجات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

*نقل فكر و ثقافة العمل الحر من خلال حملات إعلانية و ترويجية موجهة لذلك.

*تحقيق الانتشار الجغرافي لحاضنات الأعمال.

*تشجيع القيام ببحوث تطبيقية تهدف إلى تطوير استخدام الخامات والموارد المحلية بما يهدف إلى نشر الصناعات الصغيرة.

*وجود دعم فني ومعنوي من الجهات الرسمية للجهات الحاضنة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

*الإشراف والمتابعة والرقابة وتقويم الأداء المستمر من الجهات الممولة للمؤسسات الصغيرة.

*منح صاحب المؤسسة الصغيرة فترة سماح مناسبة قبل البدء في السداد.

- ✓ **بالنسبة لصاحب المؤسسة الصغيرة و المتوسطة:** يتطلب نجاح المؤسسات الصغيرة والمتوسطة توافر مجموعة من العوامل التي ترتبط بأصحاب المؤسسات الصغيرة، ومن أهم هذه العوامل ما يلي:

*إعداد دراسة جدوى موضوعية وواقعية وليست وهمية وشكلية للمشروع المراد إقامته قبل البدء فيه.

*وجود نظم ولوائح مكتوبة لضبط العمل وتجنب العواطف.

*المهارة والكفاءة اللازمة لإدارة المؤسسة الصغيرة والمتوسطة.

*اختيار هيكل التمويل المناسب للمؤسسة الصغيرة.

* التسويق الجيد القائم على أسس علمية سليمة وعلى ظروف السوق.

*السعي إلى تطوير والتحسين المستمر.

*إتقان وإحسان العمل.

*تواجد صاحب المؤسسة الصغيرة بصفة دائمة فيها.

**خاتمة:**

أصبحت المسؤولية الاجتماعية للمؤسسة أهم أداة يتم من خلالها تقييم فعالية الأداء و كفاءته، وذلك نتيجة للتطورات التي شهدتها بيئة الأعمال ومع تغيرات متطلبات وأساسيات النجاح، حيث تعتبر المؤسسات الصغيرة والمتوسطة أحد المستفيدين من هذا الوضع بحكم خصوصيتها التي تنمي صفة المرونة وسرعة التكيف، وباعتبار التوجهات الحديثة التي تركز على تكثيف تواجد المؤسسة نماها ودور ايجابي في مختلف عوامل التنمية سواء الرفع من معدلات النمو أو رعاية للجانب الاجتماعي مع تثمين المورد الطبيعي.

في حين تعتبر أيضا المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حقيقة ملموسة في النسيج الاقتصادي والصناعي في الدول، وكانت الوضعية المحلية والمكانة التي تحتلها في المجتمع من المحفزات على أخذ المسؤولية الاجتماعية، فالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة تساهم في التخفيف من حدة الفقر من خلال ضمانها لمستوى معيشي جيد ومستدام في المجتمع، وكذا تساهم في تحقيق معدلات جيدة وتخفيض معدلات البطالة وتشجيع الإنتاج المحلي والحد من الواردات.

التوصيات:

- التشجيع للقيام ببحوث تطبيقية تهدف إلى تطوير استخدام الموارد المحلية بما يهدف إلى نشر الصناعات الصغيرة.
- يوجد الدعم الفني و المعنوي من الجهات الرسمية للجهات الحاضنة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
- قيام صاحب المؤسسة الصغيرة أو المتوسطة بإعداد دراسة جدوى موضوعية وواقعية وليست وهمية وشكلية للمشروع المراد إقامته قبل البدء فيه.
- تحلى صاحب المشروع بالمهارة و الكفاءة اللازمة لإدارة المؤسسة الصغيرة والمتوسطة.

**الهوامش:**

[1]- عائشة بخالد وآخرون، تقييم المسؤولية الاجتماعية في المؤسسة الاقتصادية– دراسة تطبيقية لمؤسسة اتصالات الجزائر-، الملتقى الدولي الثالث حول الأداء المتميز للمنظمات والحكومات، الطبعة الثالثة: أخلاقيات الأعمال والمسؤولية الاجتماعية، المنعقد بجامعة ورقلة، الجزائر، يومي 27 و28 نوفمبر 2017، ص ص 462، 463.

[2]-*World Business Council for Sustainable Development (WBCSD), Meeting changingexpectations: Corporatesocial responsibility, 1999, p03.*

[3]- *World Bank, Opportunities and options for governments to promote corporate social responsibility I Europe and Central Asia: Evidence from Bulgaria, Croatia and Romania, Working Paper, March 2005.p01.*

[4]- *Jan-pascal grand-Jacques lgalens, Manager la responsabilité sociale de l'entreprise (Gestion appliquée), collection dirigée par Jérôme Caby, France, 2012,P 89.*

[5]- عائشة بخالد وآخرون، تقييم المسؤولية الاجتماعية في المؤسسة الاقتصادية، مرجع سبق ذكره، ص 463.

[6]- رزيقة تباني، منى مسغوني، مقاربة تحليلية لعلاقة المسؤولية الاجتماعية بمنظومة القيم الشخصية للقائد – دراسة استطلاعية لمجموع آراء مدراء المؤسسات إنتاج الأدوية والمواد الصيدلانية وشبه الصيدلانية بولاية عنابة، - الملتقى الدولي الثالث حول الأداء المتميز للمنظمات والحكومات، الطبعة الثالثة: أخلاقيات الأعمال والمسؤولية الاجتماعية، المنعقد بجامعة ورقلة, الجزائر، يومي 27 و28 نوفمبر 2017، ص585.

[7]- خبابة عبد الله، المؤسسات الصغيرة و المتوسطة آلية لتحقيق التنمية المستدامة، الدار الجامعية الجديدة للنشر، الإسكندرية، مصر ، ص ص 12، 13.

- خبابة عبد الله ، المؤسسات الصغيرة و المتوسطة آلية لتحقيق التنمية المستدامة، مرجع سبق ذكره، ص 14.

[9]- خبابة عبد الله ، المؤسسات الصغيرة و المتوسطة آلية لتحقيق التنمية المستدامة، مرجع سبق ذكره، ص ص 15، 16.

[10]- عائشة بخالد وآخرون، تقييم المسؤولية الاجتماعية في المؤسسة الاقتصادية، مرجع سبق ذكره، ص 463.

[11]كافي مصطفى يوسف، بيئة و تكنولوجية إدارة المشروعات الصغيرة و المتوسطة، مكتبة المجتمع العربي للنشر والتوزيع، عمان الأردن، 2014، ص ص 79، 80.

[12]- الحناوي محمد صالح وآخرون، مقدمة في الأعمال في عصر التكنولوجيا، كلية التجارة، جامعة الإسكندرية، الدار الجامعية ، 2004، ص ص67-69.

[13]- كافي مصطفى يوسف، مرجع سابق، ص 7.

[14]- خبابة عبد الله، مرجع سابق، ص ص 39، 40.

[15]- أبو النصر عصام، طبيعة المشروعات الصغيرة، مكتبة عين شمس، القاهرة-مصر، 2007، ص 18.